

المرصد الديمقراطي

D E M O C R A C Y W A T C H

نشرة شهرية يصدرها مركز دراسة الإسلام والديمقراطية - واشنطن السنة الثانية: العدد الخامس أكتوبر 2007

كلمة المحرر

طريق الديمقراطية لا يزال وعرا وطويلا

يصدر هذا العدد الجديد من " المرصد الديمقراطي " في أجواء عربية مضطربة، يغلب عليها التشاؤم والخوف مما يمكن أن تحمله الأيام والسنوات القادمة. فالتجربة الديمقراطية الفلسطينية الوليدة انتهت إلى مأزق خطير، بعد أن آل الصراع بين حركتي فتح وحماس إلى تقسيم ما تبقى من فلسطين، حيث يوجد رئيس واحد، لكن حكومتين لكل منهما قواته الأمنية ومناطق نفوذ. أما العراق فالمأزق الأمني والسياسي مستمر، وحكومة المالكي تزداد يوما بعد يوم ضعفا وتآكلا. ومما زاد الأمر غموضا وتعقيدا اعتقاد مجلس الشيوخ الأمريكي بأن الحل يكمن في تقسيم العراق إلى ثلاث دول، وهو ما أحدث ردة فعل قوية جديدة داخل أوساط الرأي العام العربي ضد السياسة الأمريكية في المنطقة.

لبنانيا، تستمر الأزمة السياسية بدون أفق واضح. إن تواصل اغتيال البرلمانيين المعروفين بمواقفهم المعادية للنظام السوري، زاد في شل البلاد، وعمق أزمة الثقة بين المعارضة والموالة، وجعل لبنان على شفى حرب أهلية لا يتناها أحد. لكن بالرغم من ذلك تستمر محاولات البحث عن حل وفاق.

في مصر، تواترت مؤشرات تراجع النظام المصري عن تعهداته السابقة الخاصة بالإصلاح السياسي. لقد قررت السلطة تحجيم حركة الإخوان المسلمين وأن تسحب منها المكاسب التي حصلت عليها خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة. كما وجهت السلطة ضربة قوية وموجهة لحرية الصحافة، من خلال إيقاف ومحاكمة عشرة صحافيين، معظمهم رؤساء تحرير لصحف مستقلة ومعارضة. ويعتبر ما يجري في مصر مؤشرا خطيرا، يعكس حالة التراجع الجارية حاليا في عديد من الدول العربية. وهي حالة يعتقد الكثيرون بأن سببها تخلي الإدارة الأمريكية عن سياسة دعم الديمقراطية في المنطقة، خوفا من أن يؤدي ذلك إلى مزيد صعود الإسلام السياسي. وهو اعتقاد سائد في أوساط عربية واسعة.

في تونس أيضا تستمر حالة الانسداد السياسي، حيث لا يوجد في الأفق ما يوحي بأن السلطة قد تغير من أسلوبها في التعامل مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. أما في الجزائر، فرغم التعددية الحزبية القائمة، إلا أن معظم القوى السياسية تؤكد على وجود أزمة حادة، خاصة بعد عودة موجة العنف والإرهاب. وقد بلغت خطورة الأوضاع إلى محاولة اغتيال الرئيس بوتفليقة في مدينة (باتنة) وهو ما جعله يدعو إلى قيام حوار وطني.

حتى الانتخابات المغربية التي تعتبر خطوة متقدمة في مجال تعميق الممارسة الديمقراطية في بلد عربي، فقدت جزءا هاما من بهرجتها بسبب قلة الإقبال على صناديق الاقتراع. وهو ما شكل مؤشرا سلبيًا على عدم ثقة الجماهير المغربية في مصداقية الفعل الانتخابي.

وتبقى نقطة الإضاءة القوية في هذا المشهد السياسي الحالة الموريتانية، لكن

في هذا العدد:

- كلمة المحرر: طريق الديمقراطية لا يزال وعرا وطويلا
- أزمة اليسار العربي وتداعياته على المسألة الديمقراطية
- اليسار العربي وتداعيات انحساره
- فلسطين: اليسار الفلسطيني: غياب الفعل غيب النتيجة
- المغرب: أزمة اليسار المغربي: العوامل والآفاق
- تونس: إضراب عن الطعام من أجل مقر تونس: اليسار التونسي والديمقراطية: المنزلة بين المنزلتين
- الأردن: اليسار الأردني متاهة الأيديولوجيا والسياسة
- الجزائر: البحث عن أفق سياسي جديد
- موريتانيا: اليسار الموريتاني
- مصر: العالم العربي في مرآة عام ٢٠٠٦
- الفتنة بين الإسلاميين والعلمانيين
- فريدوم هاوس: الحريات السياسية تتجمد أو تتقهقر في شمال أفريقيا

خوفا يسود بعض الأوساط من احتمال أن يؤدي تشكيل حزب رئاسي إلى عودة سيطرة أغلبية مدعومة من قبل أعضاء من المجلس العسكري إلى الالتفاف على هذه التجربة التي لا تزال طرية وهشة.

هذا المشهد يؤكد بأن النضال من أجل الديمقراطية لا يزال يتطلب تضحيات وجهودا مضنية. وأن الطريق للحرية طويل ومليء بالأشواك. □

صلاح الدين الجورشي



مركز دراسة الإسلام والديمقراطية

1625 Mass. Avenue, NW, Suite 601
Washington, DC 20036-2212
Phone: (202) 265-1200
Fax: (202) 265-1222
www.csidonline.org
www.islam-democracy.org

مجلس الإدارة

الرئيس: أسماء أفسر الدين
نائب الرئيس: أنتوني سوليفان
أكبر أحمد، إرفين بوروسكي، تمارا صن،
رضوان المصمودي، روبرت شادلر،
عبدالعزیز ساشادينا، علي نواز ميمون،
عمر قيدار، لوى صافى، نجيب الغضبان

اللجنة التنفيذية

رضوان المصمودي: رئيساً
أسماء أفسر الدين: رئيس مجلس الإدارة
علي نواز ميمون: أميناً للصندوق
روبرت شادلر: عضواً، نجيب الغضبان عضواً

هيئة تحرير المرصد الديمقراطي

صلاح الدين الجورشي/ رئيس التحرير
sjourchi@yahoo.fr
على رمضان أبوزعك/ مدير التحرير
aly@islam-democracy.org

المراسلون:

محمد أبورمان - الأردن
am_aburumman@hotmail.com

جمال بندحمان - المغرب
jamalah1@yahoo.fr

محمد ولد المرابط - موريتانيا
drlemrabbott@yahoo.fr

جعفر الشايب - السعودية
jmshayeb@hotmail.com

عز الدين الأصبحي - اليمن
hritec@y.net.ye

قيس جواد الغزاوي - العراق
kais.jewad@gmail.com

هدى شلق - لبنان
khchalak@hotmail.com

عبد النبي العكري - البحرين
analekry@hotmail.com

رأفت نديم باشا - سوريا
حسن أبوطالب - مصر

الآراء التي وردت في المرصد الديمقراطي تعبر عن أصحابها ولا تعكس بالضرورة آراء مركز دراسة الإسلام والديمقراطية أو مجلس إدارته. ونحن نرحب بأية تعليقات أو رسائل من قراءنا وننشئها تبعاً للمساحة المتاحة وحسب التغيرات التي يقرها المحررون على عنوان البريد الإلكتروني:
dweditor@islam-democracy.org

أزمة اليسار العربي وتداعياته على المسألة الديمقراطية

صلاح الدين الجورشي

كتب أحد المثقفين المغاربة مقالاً قبل بضعة أشهر تحت عنوان "لماذا ينتصر اليسار في أمريكا اللاتينية ويصعد عندنا الإسلاميون؟". ويختزل العنوان بشكل دقيق أزمة الوجود التي يعانيها اليسار العربي منذ أن بدأ يتراجع دوره وحجمه في مطلع الثمانينات من القرن الماضي. فمنذ ذلك التاريخ واليساريون العرب - أو على الأقل المثبتون منهم بمرجعياتهم الأيديولوجية وبتراثهم السياسي - يحاولون تجاوز المآزق التاريخية الذي وجدوا أنفسهم فيه. لكن بدل أن يحققوا نتائج ملموسة، وجدوا أنفسهم عاجزين حتى عن إيقاف حالة التراجع والانحسار، حتى مال بعضهم إلى الاقتناع بأنهم ربما أصبحوا تحت رحمة "قانون" الانقراض "الطبيعي". لكن العديد منهم يرفضون منطق الاستسلام وإلقاء السلاح ويتمسكون بما وعد به ماركس حين أكد جازماً بأن التاريخ يسير حتماً نحو انتصار الاشتراكية.

الذين يبشرون بموت اليسار، ينطلقون من ثلاث اعتبارات لتأكيد صحة "نبوءتهم". أولها حالة الضعف والتشرد الشديد الذي بلغته أوضاع اليساريين العرب في كل مكان. وهو ما جعل كل محاولات الإنقاذ وإعادة البناء تفشل حتى الآن في أن تعيد الزخم لهذا التيار الفكري والسياسي الذي كان يتقد حيوية وعطاء خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. أما الاعتبار الثاني فهو أيديولوجي، وذلك بإثبات أن أهم السيناريوهات الاقتصادية التي توقعها ماركس لم تتحقق وانهارت أمام قدرة الرأسمالية على تجديد نفسها وتجاوز مآزقها. وثالثاً اتساع ظاهرة "الردة الفردية والجماعية" التي تشهدها أوساط اليسار منذ أكثر من عشرين عاماً.

لكن إذا كانت هذه المعطيات قوية وموثقة، فإنها تبقى غير كافية للحكم بشكل قاطع ونهائي بموت اليسار العربي. والسؤال المطروح على اليساريين العرب هو: لماذا استطاعت حركات اليسار في مناطق عديدة من العالم أن تجدد نفسها، وتواجه تحديات المرحلة بشكل مكنها من الاستمرارية وتهديد موازين القوى من جديد في حين بقي اليسار العربي عاجزاً عن القيام بنفس المحاولة؟

ما يلاحظ أن قوى اليسار لم تختف نهائياً من المشهد العربي، وأحياناً تحدث المفاجأة. وهو ما حدث على سبيل المثال في الانتخابات التشريعية الجزائرية الأخيرة. فحزب العمال الذي تقوده المناضلة (لويزا حنون)، بالرغم من كونه حزباً صغيراً من أقصى اليسار إلا أنه حقق نتائج جيدة، مما جعله يحتل المرتبة الرابعة في البرلمان. كما ظهرت محاولات متواصلة داخل صفوف اليسار المغربي من أجل تجاوز أخطاء الماضي وتداعيات الانهيار الكبير الذي خلفته الانتخابات البرلمانية الأخيرة. أما اليسار اللبناني فبالرغم من انقسامه الحاد، غير أنه يحاول أن يكون فاعلاً سواء داخل كتلة الموالاة، أو في صفوف المعارضة. حتى في تونس التي تعاني فيها المعارضة بكل أصنافها من ضعف شديد، فإن التعبير اليسارية لا تزال أصواتها مرتفعة رغم حالة التشتت التي حولتها إلى مجموعات صغيرة. كما أن ما تبقى من اليسار المصري، يحاول من جهته أن يحول دون خروجه من الحياة السياسية والذاكرة المصرية رغم النتائج الهزيلة التي حققها خلال المحطات الانتخابية المتتالية.

هناك مصطلح سبق أن صاغه المثقف الإيطالي الماركسي (غرامشي)، لكنه بدأ يردده البعض بالعالم العربي خلال الفترة الأخيرة يتعلق المصطلح بالدعوة إلى بناء (كتلة تاريخية). ومن أشد الداعين المتحمسين هذه الأيام لإنجاز هذه المهمة الفكر المغربي (محمد عابد الجابري) الذي جمع في مسيرته بين صفة المناضل السياسي حيث كان عضواً في قيادة حزب (الاتحاد الاشتراكي) الذي كان يمثل أقوى حزب يساري

تابع صفحة ٣-

الجماهير العريضة التي دافع عنها بصدق، وكان يعتقد بأنه ولد من أجل إنقاذها وحماية مصالحها. فالمشكلة في إحدى جوانبها أن عموم هذا اليسار - مع استثناءات قليلة - لم يتساءل حول الاستحقاقات المترتبة بالضرورة عن اعتبار هذه الجماهير "عربية مسلمة". وظن الكثير من اليساريين - وبعضهم لا يزال على حاله - أن التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يمكن أن يحصل من خارج النسق الثقافي والتاريخي. وكان ذلك أحد الأخطاء القاتلة في حركة اليسار العربي. وهو عامل حلله الجابري وغيره من مثقفي اليسار الذين حاولوا أن يصححوا الرؤية وال مسار وأن يعيدوا وضع الهرم على قاعدته.

من أجل فهم أسباب ضعف اليسار العربي، وانعكاس ذلك على أزمة التحول الديمقراطي في المنطقة، أنجزنا الملف التالي. ويمكن التعقيب والإضافة لكل من له رأي في الموضوع. □

في المغرب وعلى الساحة العربية، وبين صفة المثقف الذي يسمح لنفسه باتخاذ بعض المسافات تجاه الأحداث والمشاكل السياسية اليومية. وقد أكد في حوار أجرته القناة المغربية الثانية أن "الخطأ الذي ارتكبه القوميون العرب في الخمسينيات والستينيات، وارتكبه اليساريون العرب في الستينيات والسبعينيات هو خطأ إقصاء الآخرين". كما اعتبر أن "المجتمع العربي والإسلامي المقسم إلى طوائف أو أحزاب لا يمكن لأي فصيل من فصائله، قبيلة كانت أو حزبا سياسيا أو حركة دينية أن يقوم بمفرده بالإصلاح المطلوب. التغيير المنشود يتطلب الجميع وتكتل الجميع".

دعوة الجابري، تفترض وقفة نقدية لتجربة اليسار العربي على الصعيدين الأيديولوجي والسياسي. فهو لن يقبل فكرة الكتلة التاريخية إلا إذا اكتشف أسباب القصور التي حالت بينه وبين

اليسار العربي وتدايعات انحساره

عبد اللطيف الفراتي

العمولة واكتساحها لكل الفضاء.

رغم الأزمة التي يعيشها اليسار، عربيا وعالميا فإن اليسار العربي فيما يخصنا، لم يقم لا بإعادة ترتيب بيته، ولا بمحاولة بلورة فكر جديد يمكن أن يستقطب الجماهير، ولا بمحاولة فك الارتباط بإيديولوجيات لا سبيل لإعادة الروح إليها، مما يمثل استحالة لإرجاعه إلى طريق بناء نفسه وتحقيق انطلاقة جديدة في ظل تلك الظروف وحفاتها الصلدة.

ولعل اليسار المستقبل المؤثر، لن يكون قائما على إيديولوجية بدون حراك، بل على الالتزام بالديمقراطية بمقوماتها من حرية التعبير، والتعددية الفعلية المؤدية للتداول على السلطة، والانتخابات الحرة الشفافة والنزيهة، كل ذلك عبر مشروع تنموي تحرسه وتقوم عليه ديمقراطية فعلية.

سؤال أخير: هل هناك مجال لقيام يسار قوي أو حتى معقول في العالم العربي، وهل المنطقة فعلا في حاجة إليه، في زمن الانحسار الإيديولوجي للماركسية وروافدها؟

الجواب هو أن اليسار له مكان قد لا يكون كبيرا، ولكنه يمكن أن يكون بمثابة الضمير المنبه، ولكن بتوفير شرطين على الأقل. الأول أن ينهي اليسار حالة التشتت التي يشكو منها، (ففي تونس على سبيل المثال توجد على الأقل عشر تنظيمات حزبية بين حائزة على الترخيص وغير حائزة تنسب نفسها لليسارية الاشتراكية أو الماركسية). أما الشرط الثاني فيتمثل في أن يعيد اليسار صياغة مرتكزاته الفكرية التي كان يعتمدها وأن يتمثل المتغيرات التي عرفها العالم، ويقطع مع الجمود الفكري الذي ساد تحركه على مدى السنوات والعقود الماضية. □

لا يمكن للمرء أن يتحدث عن يسار عربي واحد لا ماضيا ولا حاضرا، فاليسار التقليدي النابع من الفكر الماركسي يعتبر أحد مظاهر اليسار العربي، الذي ركبته في فترة ما القومية العربية واعتبرت رافدا أساسيا من روافده بعد أن كانت تعتبر فكرة شوفينية.

وفي ما عدا النظام الذي قام لفترة في اليمن الديمقراطي، فإن أي بلد عربي آخر لم يعيش تجربة اشتراكية يسارية حقيقية، فيما كانت التجارب الأخرى مجرد ممارسة لرأسمالية الدولة دون أي عمق إيديولوجي يساري فعلي. فيما كان اليسار العربي فكريا دوما على مسافة من الجماهير لطبيعة التكوين الحضاري الثقافي والتركيب السوسولوجية للشعوب العربية وعدم تقديره لتأثير الدين الإسلامي في المجتمع.

للمرء أن يتساءل: هل إن أزمة اليسار العربي وسقوطه المدوي، قد أسهما في خلق الظروف المواتية لتحقيق عملية التحول الديمقراطي في بلداننا العربية، كما حصل في "الديمقراطيات" الشرقية حيث فقد يسار قوي حاكم كل مرتكزاته وأخذ يبحث عن مرتكزات جديدة قادت خطاه لتحول ديمقراطي حقيقي.

قطعا لا، فتراجع اليسار العربي وما أصابه من نكسة، لم يفرض أي تحول ديمقراطي، باعتبار انقطاعه عن مشاغل الناس الحقيقية ولأنه لم يكن ديمقراطي التوجه.

ولعل أزمة اليسار العربي تتمثل اليوم لا في فقدان مرتكزاته الفكرية والإيديولوجية فحسب، بل في تحوله إلى مجرد دكاكين صغيرة تنسم بالتشردم، ليس لها أي تأثير شعبي، فاقدة للمشروع، في ظل موت الإيديولوجيات، وانحسارها، وفي ظل

اليسار الفلسطيني: غياب الفعل غيب النتيجة

بقلم غسان نمر

المناطق الفلسطينية وعلى مسيرة عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. وقد أدى ذلك إلى إبعاد الأحزاب والفصائل التي عارضت هذه العملية عن دائرة الضوء، فكان أن غابت أحزاب هامة مثل الجبهتين الشعبىة والديمقراطية بسبب بقائهما خارج العملية السياسية وفي دول تعارض عملية السلام بالشكل الذي تمت عليه.

ثانيا: تسارع الأحداث في الداخل الفلسطيني مع اشتعال انتفاضة الأقصى في ٢٨/٩/٢٠٠٠ وتحول هذه الانتفاضة من ثورة حجارة ومظاهرات إلى مواجهات مسلحة وعمليات فدائية في العمق الإسرائيلي، أدت إلى جعل الفصائل المنخرطة في هذا العمل المسلح هي التي تجلب نحوها الأنصار فصارت تقوم بأدوار هامة جعلتها محل اهتمام محلي وإقليمي ودولي.

ثالثا: أن أحزاب اليسار الفلسطيني بمجملها لم تعقد مؤتمرات عامة لقاعدتها الشعبىة ولتجديد الدم في مؤسساتها، لأن بقاء قياداتها البارزة في الخارج قلص من التواصل بين طرفي القاعدة الجماهيرية لها (في فلسطين وخارجها). وهكذا لم يتمكن أي منها أن يقدم قيادات شابة سوى

فصيلان هما الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) الذي يقوده ياسر عبد ربّه، وحزب الشعب الذي انتقلت قيادته إلى فلسطين مع زعيمه الراحل سليمان النجاب، فجرى تجديد قيادته وبرزت منه بعض القيادات الشابة مثل أمينه العام الحالي بسام الصالحي.

لهذا وفي ساحة تتسارع فيها الأحداث، وهي محل اهتمام دولي كالمساحة الفلسطينية التي لا تعرف الثبات أو الاستقرار، فإنه لا مكان ولا وزنا حقيقيا لأحزاب وقوى غير تلك التي تنشط في دائرتي العمل السياسي الناتج عن العمل المسلح باعتبار أن القاعدة هناك تقول: "بأن العمل العسكري يزرع والعمل السياسي يحصد"، فلا مجال إذن لانتظار الحصاد دون أن تسبقه زراعة. □

المتتبع للتطورات السياسية على الساحة الفلسطينية يلاحظ بأن الصراع الدائر هناك هو الآن صراع داخل ما يعرف باليمين الفلسطيني بجناحيه الليبرالي العلماني الموصوف بالاعتدال والمتمثل بحركة فتح، والإسلامي الموصوف بالتشدد والمتمثل بحركة حماس. وأمام هذا الصراع تبرز ملاحظة هامة ألا وهي غياب دور فعلي لليسار الفلسطيني بكافة أطرافه السياسية كالجبهة الشعبىة لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) وحزب الشعب (الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقا) وبعض الجبهات الأخرى كالجبهة العربية لتحرير فلسطين وجبهة النضال وغيرها من القوى الممثلة بأعضاء داخل المجلس الوطني الفلسطيني وبين قيادات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

غير أن هذا الغياب لأدوار فاعلة لليسار الفلسطيني لا يمكن اعتباره وليد المرحلة الحالية أو نتيجة لحالة الصراع بين حركتي فتح وحماس. وذلك لأنه وليد تراكمات استمرت على مدار سنوات منذ ما قبل اتفاق أوسلو وامتدت إلى ما بعده حتى الآن. فاليسار الفلسطيني اختلف عن اليسار في العالم من حيث كونه انخرط في ما عرف بـ"الكفاح المسلح

الفلسطيني ضد إسرائيل" وقام بأدوار هامة على مدار تاريخ النضال الفلسطيني وكان للعملية الفدائية التي اقتحمت الأراضي المحتلة عن طريق الطيران الشراعي وقام بها مناضلوه في ديسمبر ١٩٨٧ دور في إشعال فتيل الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣)، إلا أن هذه الأدوار أخذت بالفطور شيئا فشيئا إلى أن وصلت إلى الحالة التي هي عليها الآن والتي بات فيها ممثلوه في القيادة الفلسطينية غير معروفين لدى الرأى العام والشارع الفلسطيني، أو أنهم معروفون فقط بأشخاصهم لا بأحزابهم أو انتماءهم السياسي.

ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها:

أولا: الدور الذي لعبه اتفاق أوسلو في تسليط الضوء على

إنّ هذا الغياب لأدوار فاعلة لليسار الفلسطيني لا يمكن اعتباره وليد المرحلة الحالية أو نتيجة لحالة الصراع بين حركتي فتح وحماس. وذلك لأنه وليد تراكمات استمرت على مدار سنوات منذ ما قبل اتفاق أوسلو وامتدت إلى ما بعده حتى الآن.

أزمة اليسار المغربي: العوامل والآفاق

د. جمال بندحمان

الأولى، وأواخر التسعينيات، عرف الحزب انشقاقاً آخر بتأسيس حزب يساري جديد هو المؤتمر الوطني الاتحادي الذي دعمته نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لكن هذا الحزب اليساري مالبث أن عرف انشقاقاً جديداً ليشكل حزب يساري آخر باسم الحزب الاشتراكي. كما عرفت السنة الماضية تأسيس حزب يساري جديد منشق عن الاتحاد الاشتراكي هو الحزب العمالي. لقد استنزفت الانشقاقات المستمرة حزب الاتحاد الاشتراكي وقلصت قيمته الاعتبارية لدى المواطنين، كما كانت مساهمته في التدبير الحكومي وقيادة سفينة التناوب سبباً في تحميله النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي لم ترق إلى ما يطمح إليه المواطن، خاصة وأنه الحزب الذي حمل حقيبة المالية والثقافة والتعليم والعدل والبيئة. وإذا كان المشهد السياسي العام قد عرف في عهد حكومة التناوب متنفساً إيجابياً بإقرار المصالحة الوطنية وفتح مجال الحريات العامة، فإن نتائج الوضع الاقتصادي لم تسمح للحزب بالإبقاء على مكتسباته الجماهيرية.

إذا كانت هذه العوامل جزءاً مفسراً لأزمة حزب الاتحاد الاشتراكي الحالية، فإن عوامل أخرى ذات طبيعة تدبيرية كانت حاسمة في تضييع رأسمال الحزب النضالي، وفي مقدمتها أن الحزب لم يعرف كيف يدير اختلافاته. فقد انتهى صراعه مع فرعه النقابي الفاعل في الساحة الاجتماعية إلى الانفصال، وتم الدخول في صراع قوي مع الشبيبة الاتحادية من أجل إضعافها، مما أفضى إلى انسحاب مناضليها وتشكيلهم لجمعية الوفاء للديمقراطية التي مالبثت أن انتمت إلى حزب يساري جديد هو اليسار الاشتراكي الموحد، ليصبح بذلك مشهد اليسار المغربي أكثر تشرذماً وتوزعاً، مع انعدام وجود مميزات تنظيمية أو فكرية، وانعدام القدرة على اتخاذ المبادرات الفاعلة والجريئة. كما ضعف الإعلام الحزبي، في مقابل انتقادات حادة موجهة للحزب من طرف جرائد مستقلة أصبحت صدقيتها تزداد لدى المواطنين.

يضاف إلى ما سبق أن خوف بعض أحزاب اليسار من التيار الإسلامي الممثل بحزب العدالة والتنمية دفعها إلى تقمص دور المدافع عن السياسة الرسمية بغض النظر عن نتائجها الاجتماعية، والتخلي عن المرجعية اليسارية بكل أهدافها. فقد دافع الاتحاد الاشتراكي مثلاً، عن ليبرالية تكاد تكون متوحشة، وقاد سياسة خصخصة لمعظم القطاعات العامة دون أن تكون لذلك انعكاسات إيجابية على حياة المواطنين. لذلك تحملت معظم الأحزاب اليسارية المغربية مسؤولية تراجعها في المشهد السياسي

خلفت نتائج الانتخابات الأخيرة التي عرفها المغرب تساؤلات عريضة عن وضع الأحزاب اليسارية التي عرفت تراجعاً كبيراً. خاصة وأن أحزاب اليسار قد كان لها دور مركزي في إستراتيجية النضال الديمقراطي التي عرفها المغرب منذ الستينيات، وقدمت تضحيات جسماً في صورة اعتقالات واختطافات واغتيالات، وبرهنت عن صمود نضالي وتشبث بالقيم الأساسية التي تحتاجها كل ديمقراطية.

بدأ تشكيل الخطاب اليساري أواخر الخمسينيات من القرن العشرين بانفصال الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن حزب الاستقلال، والذي ما لبث بدوره أن عرف انشقاقاً بتأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ورغم وجود منظمات يسارية أخرى مثلت اليسار الجذري كحركة إلى الأمام، أو أحزاب مثل التقدم والاشتراكية، فإن الاتحاد الاشتراكي شكل مركز اليسار المغربي وواجهة النضال من أجل إقرار الديمقراطية الاجتماعية. وضم في صفوفه مناضلين أمميين مثل المهدي بن بركة، وقوميين مثل محمد الفقيه البصري، ومنظرين لخطه الإيديولوجي مثل محمد عابد الجابري، وذوي تكوين نقابي مثين مثل عمر بن جلون، مما سمح له بالوجود في مقدمة المواجهات التي عرفها المغرب طيلة عقد الستينيات والسبعينيات والثمانينيات مسنوداً بامتداد شعبي ونقابي شكلته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وقوة شبابية ضاربة ممثلة في الشبيبة الاتحادية، وإعلام وازن ممثل في جريدة المحرر وبعدها جريدة الاتحاد الاشتراكي. كل ذلك جعل من الحزب واجهة نضالية مبدئية، وخصماً سياسياً فاعلاً في الساحة الاجتماعية.

في مرحلة التسعينيات عرفت إستراتيجية الحزب الذي يقود اليسار المغربي تغيراً تاماً بقبوله قيادة حكومة التناوب التوافقية التي أنهت سنوات الصراع مع النظام المغربي. وقد كانت قيادته لحكومة التناوب عاملاً أساسياً في خلق شرخ داخلي كانت له امتدادات متعددة، علماً بأن منطق الشروحات تحكم في مسار اليسار المغربي منذ الاستقلال. فقد تأسس الاتحاد الاشتراكي نتيجة انفصال عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفي الثمانينيات من القرن الماضي عرف الاتحاد الاشتراكي نزاعات حادة أفضت إلى تأسيس فئة من مناضليه لحزب الطليعة الذي قاطع جميع الاستحقاقات الانتخابية إلى حدود الانتخابات الأخيرة التي شارك فيها دون أن يحقق أية نتائج تعكس حضوره في المشهد السياسي. وبعد المشاركة في حكومة التناوب

مرجعيتها، وضبابية مواقفها، وكثرة تنازلهما عن المبادئ التي أسست من أجلها، واستنزاف قدراتها بالتشردم، وتضييع جهودها في مواجهة أحزاب إسلامية أعلنت انتماءها للعمل الديمقراطي، واستقطاب بعضها للأعيان من أجل تحقيق مكاسب انتخابية، والتخلي عن مبدأ المنخرط الحزبي الفاعل والمقتنع بمبادئ الحزب، وعدم قدرتها على حل مشاكلها الداخلية بطرق ديمقراطية، وإحلال الطموحات الشخصية موضع القناعات الحزبية والوطنية. وإذا كان الجزء الأكبر من هذه الانتقادات موجه للاتحاد الاشتراكي، فإن الأحزاب اليسارية الأخرى غير بعيدة عنها، لأنها دخلت بدورها منطقة الانقسامية التي تهيمن على الحياة السياسية المغربية منذ نهاية الاستعمار.

تقر بعض الآراء أن رهان اليسار المغربي المستقبلي يتمثل في إيجاد صيغ لخلق قطب يساري موحد قد لا يضم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وأن المخرج الموضوعي للزمة هو القيام بنقد ذاتي للتجربة اليسارية المغربية برمتها. □

العام للاتحاد الاشتراكي في صورته الحالية.

وقد عملت بعض الأطراف على خلق تقاطب قوي قبل الانتخابات بسنوات من خلال تجمع اليسار الديمقراطي الذي ضم (حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي - النهج الديمقراطي - اليسار الاشتراكي الموحد - الوفاء للديمقراطية - المؤتمر الوطني الاتحادي). كما أن بعض أحزاب اليسار دخلت الانتخابات الأخيرة بلوائح مشتركة مثلما هو الحال مع تحالف حزب الطليعة والمؤتمر الوطني الاتحادي واليسار الاشتراكي الموحد، لكنها لم تحصل مجتمعة إلا على ٦ مقاعد برلمانية، ناهيك عن عدم توفيق قيادتها في نيل ثقة المواطن المغربي، ولم يستطع الحزب العمالي أن يحصل سوى على مقعدين، ولم يحصل حزب التقدم والاشتراكية سوى على ١٧ مقعداً، وتراجع الاتحاد الاشتراكي إلى المرتبة الخامسة ب ٣٦ مقعداً مقابل حصوله على المرتبة الأولى في انتخابات ٢٠٠٢.

ترجع الكثير من التحاليل أزمة الأحزاب اليسارية بالمغرب إلى تخليها عن إستراتيجية النضال الديمقراطي وعدم وضوح

تونس : إضراب عن الطعام من أجل مقر

الأصوات المعارضة بواسطة الرقابة والتخويف والتوظيف المنهجي للقضاء، وتعد واضح وصريح على الحق في التعبير عن الرأي الذي تنص عليه المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي وقعت عليه تونس وصادقته.

هذا وقد ولد الإضراب حركة تضامن واسعة من قبل المنظمات ونشطاء المجتمع المدني داخل تونس وخارجها. كما اهتمت الأوساط الدبلوماسية المقيمة في تونس بالحدث، وهو ما أزعج السلطات، خاصة الزيارة التي قام بها سفير الولايات المتحدة الأمريكية إلى المضرين، والاستماع لطلباتهما في جلسة دامت حوالي الساعة.

وقد انتقدت الصحف التونسية الموالية للسلطة هذا الاهتمام الدبلوماسي الغربي الذي وصفته ب"الدور المشبوه لبعض السفارات". كما استقبلت كل من وزارة الخارجية الفرنسية والكندية وفدان جاءا للتعريف بملف الحزب الديمقراطي التقدمي. واللافت للنظر أن هذه المواجهة بين السلطة والحزب الديمقراطي اندلعت في وقت كثرت فيه التوقعات باحتمال أن يعلن الرئيس بن علي عن إجراءات سياسية بمناسبة الذكرى العشرين لاستلامه السلطة يوم ٧ نوفمبر ١٩٨٧. □

شن كل من مدير صحيفة الموقف التونسية السيد نجيب الشابي والأمانة العامة للحزب الديمقراطي التقدمي الأنسة مية الجريبي إضراباً مفتوحاً عن الطعام منذ يوم ٢٠ سبتمبر، احتجاجاً على ما اعتبره توظيفاً للقضاء من قبل الحكومة التونسية لاستصدار قرار يقضي بالخروج من المقر المركزي للحزب والصحيفة. واتهم المضربان السلطة بالوقوف وراء ذلك، في حين نفت الحكومة الاتهام واعتبرت أن الأمر يتعلق بخلاف بين الحزب ومالك العقار الذي زعم بأنه لم يؤجر محله للقيام بأي نشاط سياسي، وذلك بالرغم من مرور ثلاثة عشر عاماً على عقد الإيجار.

هذا وقد أصدرت منظمة المادة ١٩ إلى جانب أعضاء "مجموعة مراقبة تونس" بياناً أدانا فيه بشدة قرار المحكمة الصادر في الأول من أكتوبر والذي ينص على طرد الحزب الديمقراطي التقدمي المعترف به رسمياً. وقد وصف هذا المقر بكونه "المربع الأخير للحيرة في تونس"، نظراً للدور الذي كان يلعبه في تجميع المعارضة، وعقد اللقاءات والتجمعات السياسية لمختلف الأطراف المناهضة للحكم.

واعتبرت "مجموعة مراقبة تونس" التي تضم ١١ عشر منظمة مختصة في الدفاع عن حرية التعبير بأن ما حصل في تونس خلال الأسابيع الماضية "محاولة صريحة لإسكات

اليسار التونسي والديمقراطية: المنزلة بين المنزلتين

محسن المزلياني

الإسلامي. هذه المنازلة بين التيارين سرعان ما خرجت من الجامعة إلى ساحات الشأن العام. وانجرّ عن ذلك سيطرة عقلية الاحتراب التي تعمّقت بعد أن قامت بعض التيارات اليسارية بتحريض السلطة على ضرب الفصيل الإسلامي الرئيسي "حركة النهضة". لكن الساحة لم تخل ممن رفضوا هذه الممارسات من شخصيات يسارية أدركت أن القضاء على أيّ طرف سياسي هو ضرب لإمكانية تأسيس مجتمع مدني قوي في مواجهة سلطة تستعمل إستراتيجية "فرق تسد" لتأبّد بقائها.

تفاؤل حذر

رغم إصرار بعض التيارات اليسارية على عدم التعامل مع الإسلاميين باعتباره خطأ أحمر، ومحاولة تأسيس قطب تقدّمي (يتكون من "حركة التجديد" وحزب "العمل الوطني الديمقراطي" و"الشيوعيون الديمقراطيون" غير المعترف بهما، إضافة إلى مستقلين. وأطلق على الائتلاف اسم "الائتلاف الديمقراطي والتقدم"، إلا أن ذلك لم يمنع من تشكل قطب في المقابل يجمع بين يساريين وإسلاميين وليبراليين وقوميين في إطار هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات على أرضية ما سمي بالحد الأدنى من الرؤى والمطالب المتفق عليها في انتظار مزيد تعميق الحوار لتأسيس "ميثاق مشترك" يؤسس لرؤية مشتركة لفاهيم المواطنة والديمقراطية والمجتمع المنشود. فما هو مصير هذه الأقطاب المختلفة وما علاقة ذلك بالتحول الديمقراطي؟

لا تخل الإجابة من صعوبة بالنظر إلى فشل التيار اليساري سابقا في محاولات العمل الجبهوي، ولعلّ التملل الذي تشهده حركة التجديد وبعض الاستقالات على خلفية نتائج المؤتمر الأخير هو أحد المؤشرات الدالة، أمّا هيئة ١٨ أكتوبر فهي وإن تعرّضت إلى قصف إعلامي ومصادرة أمنية وسياسية من أصدقاء أمس إلا أن أقطابها يصرون على إنجاز التجربة.

عود على بدء

لا شك أن تأسيس مسار ديمقراطي حقيقي يتطلب وجود أكثر من قطب قوي يمنع الاستقطاب الثنائي ويخلق ديناميكية في الحياة السياسية تمنع تكلسها وجمودها ويقطع مع الاحتراب والتذرير الذي حكم على المعارضة بالتآكل الذاتي وعلى الحياة العامة بالسديمية فهل يعي الجميع هذه الحقائق ويتعلمون كيف يختلفون وكيف يتفقون؟ لنترك للأمل فرصة. □

تعود أزمة التحول الديمقراطي في تونس وصعوبة مراكمة تجاربه، إضافة إلى استماتة النظام في الدفاع عن حياض سلطته وإبقائه فنّ البقاء الأبدي، البنى ومرجعيات التيارات الفكرية والسياسية الأساسية، وطبيعة العلاقات فيما بينها وبين السلطة. وإذا كانت مساهمة "التيارات الإسلامية" في هذا التجديف ضد الديمقراطية قد أشبعت بحثا بحيث صار الإسلامي عند الكثير من السياسيين والباحثين يحمل في جيناته كرها أزليا للنظام الديمقراطي، فإن الوقوف عند بعض أدبيات التيار اليساري وممارساته يكشف كثيرا من أوجه الشبه بين الرؤى وإن اختلفت عناوين المرجعيات.

تاريخ طويل

إنّ الحضور اليساري متجذّر منذ عقود في الواقع السياسي والجمعياتي التونسي، فأقدم أحزابه "الحزب الشيوعي التونسي" ولئن كان حاضنه الحزب الشيوعي الفرنسي أثناء فترة الاستعمار إلا أن وجوده استمر بعد استقلال البلاد. وتعرّض إلى المضايقات وتجميد النشاط في العهد البورقيبي. بعد ذلك أتى الدور على مجموعات يسارية أخرى هي "مجموعة آفاق" ثم "العامل التونسي". وتعود سهولة القضاء على هذه التنظيمات السياسية أولا إلى هيمنة الحزب الحاكم وكاريزما الزعيم بورقيبة، وثانيا غياب الطلب الإيديولوجي على الديمقراطية. يضاف إلى ذلك الانقسام المتسارع لهذه المجموعات.

معارك على كلّ المحاور

شهدت أواخر السبعينيات بداية تراجع هيمنة الحزب الحاكم على منظمات المجتمع المدني، وبالأخص ارتداء قبضته على "الاتحاد العام التونسي للشغل" أكبر النقابات العربية والإفريقية، الذي بقي بمثابة نافذة للمعارضة اليسارية. كما مثلت الجامعة رافدا مهما لتغذية اليسار بدماء جديدة مكنته من الصمود في وجه الحزب الحاكم.

لم يكن على أجندة التيارات اليسارية في الجامعة "الوطنيون الديمقراطيون، التروتسكيون، الماويون... أي إمكاناتية لطرح مسألة الديمقراطية خارج مقولة الديمقراطية الشعبية التي لم تر النور أبدا. كما استنفدت جهودها في تبادل الاتهام بالتحريفية (أي الخروج عن النصوص المرجعية)، أو مواجهة خصم جديد بدأ يسري من بين شقوق الحالة الطلابية وهو التيار

اليسار الأردني متاهة الأيديولوجيا والسياسة

محمد أبو رمان

(بالتوازي مع الشارع العربي) كانت تسير باتجاه الحركات الإسلامية التي استطاعت أن تسحب البساط من تحت أقدام اليساريين، وأبرزت العودة إلى الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ الصعود الكبير والمحوظ للإسلاميين مقابل التراجع الشديد لدى التيارات الأخرى وفي مقدمتها اليسارية.

كان انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات نقطة تحول رئيسة في النظام العالمي، كانت له تداعياته السياسية والفكرية المباشرة، على المنطقة العربية، من أبرزها أن اليساريين العرب فقدوا مرجعيتهم السياسية وأحد أبرز مصادر دعمهم، فضلاً عن الهزة الكبيرة التي أصابت الأفكار اليسارية على المستوى العالمي. في تلك الأثناء بدأت تتشكل عالمياً حركات "اليسار الجديد"، خاصة في أوروبا وأميركا اللاتينية، التي طورت من مقولاتها وأفكارها وبرامجها، وحاولت التكيف مع الوقائع العالمية الجديدة، فأصبح اليسار يركز على قضايا العدالة والتنمية الاجتماعية والبيئة ومناهضة الصورة الوحشية للعملة الرأسمالية والحروب الكارثية وغيرها، واستطاع اليسار إعادة النظر في مقولاته الأساسية ويطورها ويقفحها لتكون أكثر واقعية وأهلية ولتتجاوز أخطاء التجربة السوفيتية.

على الصعيد الأردني، لم يلتقط اليساريون تلك التحولات العالمية بصورة عميقة، وما حاولوا القيام به اقتصر على إدخال "تحسينات ليبرالية" على برامجهم السياسية في مجال القبول بالدستور والتعددية والتخلي عن طموح التغيير الراديكالي. إلا أن هذه التعديلات لم تلامس قلب الشارع وعقله ولم تشعره بوجود خيار استراتيجي مقابل للخيار الإسلامي الصاعد. وبدأت حالة من الشخوخة على خطاب اليساريين وعلى أفراد التيارات اليسارية، إذ اتجه أغلب الشباب المسيس الجديد نحو الحركات والجماعات الإسلامية سواء كانت معتدلة أم متطرفة.

في السنوات الأخيرة بدأت تظهر ملامح جديدة لليسار الأردني إلا أنها لم تستطع بعد إثبات وجودها في الشارع. من أبرز هذه المحاولات تأسيس جمعية مناهضة العولمة (المنتدى الاجتماعي الأردني) وهو أقرب إلى صيغة اليسار الوطني المعدل، إلا أنه لم يقدم إلى الآن خطاباً سياسياً وبرنامجاً إصلاحياً قادراً على إخراج الحياة السياسية من ثنائية الصراع بين الإسلاميين والسلطة.

في المقابل، وجدت العديد من النخب اليسارية في الدولة حاضناً جديداً لها بعد أن فقدت حاضنتها السوفيتية والإقليمية وقواعدها الشعبية، فالتصقت هذه النخب في السلطة ومصالحها، لكنها في المقابل فقدت هويتها اليسارية الحقيقية، حتى وإن حملت بعض هذه الأحزاب عنواناً يسارياً، كما هو الحال في التيار "اليساري الديمقراطي"! □

على الرغم من التاريخ السياسي العريق لليسار الأردني في الحياة السياسية الداخلية إلا أنه أضحي اليوم بلاقاعدة جماهيرية أو شعبية، وعاجز عن تحقيق أي نتائج في الانتخابات النيابية أو البلدية أو حتى النقابية.

اليساريون وحلفاؤهم يلقون باللوم بصورة مباشرة على الدولة وسياساتها خلال العقود السابقة، التي فتحت الباب واسعاً للإسلاميين للعمل في المجتمع واستغلال المساحات التربوية والدينية والتعليمية والتطوعية فتمكنت الحركة الإسلامية من اكتساح الشارع واكتساب قواعد اجتماعية عريضة، ما كان على حساب اليساريين والتيارات السياسية الأخرى.

قد تكون الملاحظة السابقة صحيحة جزئياً، لكنها لا تنفي الأزمة البنوية الكبيرة داخل التيارات اليسارية؛ فهذه التيارات لم تستطع أن تحدث نقلة نوعية حقيقية في خطابها السياسي والفكري، ما خلق فجوة حقيقية متسعة بينها وبين الشارع الذي بدأت سماته تتسم بالاقتراب من الدين وبالطابع المحافظ منذ عقود، في المقابل يتسم الخطاب اليساري بصيغة معادية للدين عموماً.

التيار اليساري مرّ بمراحل متعددة في المشهد السياسي الأردني؛ تمثلت المرحلة الأولى بالصبغة الاشتراكية والشيوعية المتعانقة مع الفكر القومي، في الخمسينيات، وقد توازت تلك المرحلة مع صعود الناصرية وسيطرة البعث الاشتراكي على دول الجوار (العراق وسورية)، وشهدت مداً جماهيرياً كبيراً لليساريين، تمخض عنه تحقيقهم انتصاراً كبيراً في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٦ وقام زعيم الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي بتشكيل الحكومة، قبل أن تندور العلاقة بين اليساريين والقوميين والملك الأردني السابق حسين، ويعلن عن حظر الأحزاب السياسية.

في الستينيات تلبّست الأفكار اليسارية من خلال المنظمات الثورية الفلسطينية، المدعومة من الاتحاد السوفيتي ومن بعض الدول العربية، وبرزت الجبهة الشعبية والديمقراطية وتيار داخل حركة فتح ذات طابع يساري، إلى أن دخلت هذه المنظمات في صراع عسكري شديد مع الجيش الأردني عام ١٩٧٠ أدى إلى خروجها من البلاد إلى لبنان ثم تونس. وقد عملت السياسة الأردنية بعد ذلك على إحلال الحركة الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين) محل هذه المنظمات في الشارع الفلسطيني، إذ كان الإخوان يتمتعون بعلاقات وثيقة مع القصر الملكي آنذاك.

استمر العمل اليساري في عقدي (السبعينيات والثمانينيات)، من خلال الجامعات والعمل النقابي والثقافي العام، وكان الحزب الشيوعي (تمتاز قيادته بأنها مسيحية) محركاً رئيساً في الحياة الحزبية، لكن التحولات في المزاج العام للشارع الأردني

اليسار الموريتاني

د . محمد ولد المرابط

ظهر اليسار كتيار نشط في موريتانيا على أنقاض حركة القوميين العرب، تلك الحركة التي أدركت بعض قياداتها من ذوي الميول اليسارية ضرورة الاستجابة للمتغيرات التاريخية. وقد أدى ذلك إلى تحول جوهري على المستويين الفكري والتنظيمي.

ويمثل التيار اليساري الموريتاني حركات ومجموعات سياسية تنطلق في عملها من رؤى فكرية واقتصادية واجتماعية تنتمي للمنظومة الاشتراكية، وتعتبر حركة "الكادحين" النواة الأولى لتيار اليسار وإن كانت تضم عددا من القوى السياسية المختلفة.

وقد تبنت هذه الحركة اليسارية خطا نضاليا راديكاليا، حيث استطاعت تنظيم صفوف الطلاب والعمال من خلال إنشاء اتحادات مهنية عمالية وطلابية داعمة لنضال الحركة ومن بين أهم تلك النقابات: نقابة المعلمين، واتحاد العمال الموريتانيين الجديد، واللجنة المؤقتة للعمل المدرسي للطلبة والتدريسين ثم أحزاب سياسية فاعلة. ولعل ابرز إنجاز للتيار اليساري الموريتاني هو بلورته لموقف من المسألة الوطنية لا يركز على الأسس العرقية، التي كانت تشكل المنطلق الأبرز للتيارات القومية الزنجية، حيث كانت مسألة الوحدة الوطنية حاضرة بقوة في أدبيات اليسار الموريتاني وهو أمر على درجة كبيرة من الأهمية، لدى المواطن الموريتاني الذي يعي جيدا المخاطر المترتبة على الدعوات ذات الطابع العرقي والفتوي.

واجه اليسار الموريتاني عقبات كأداء منها، ومحاولاته الانطلاق من المرجعية اليسارية لوضع تصورات وحلول لمشاكل مجتمع متمسك بهويته الإسلامية.

وبالرغم من المحاولات التكتيكية لبعض اليساريين الموريتانيين المتمثلة في التنصل من مبادئ الفكر الشيوعي، فقد تبنى اليسار الموريتاني فلسفة تركز على أن تكون هناك يد في السلطة وأخرى في المعارضة، وهو ما رأى فيه بعض المراقبين لعبة لتبادل الأدوار، وإن كانت قد انتشرت عدوى تلك الحالة اليسارية إلى عدد كبير من الحركات السياسية. فقلما تجد تيارا سياسيا غير موزع بين السلطة والمعارضة، وهي حالة أقيمت العمل السياسي في مجمله الكثير من المصادقية

هكذا فإن اليسار الموريتاني قد ساهم في النضال من أجل العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية وحقق مكاسب في ذلك لكنه شهد تراجعاً كبيراً حتى أصبح محصوراً في نخبة محدودة جداً وهو ما يرجعه البعض إلى عدة أسباب من أهمها: الموقف من الدين الإسلامي.

فهل سنشهد تصالحاً بين اليسار الموريتاني والاتجاه الإسلامي؟ □

الجزائر: البحث عن أفق سياسي جديد

ارتفعت وتيرة العنف من جديد في الجزائر، حيث صعد ما يعرف بـ "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" المسلح من عملياته الإرهابية بشكل أثار قلق الأوساط السياسية المحلية والدولية. وقد دفع ذلك بأسر الرعايا الفرنسيين العاملين بشركة ميشلان في الجزائر إلى العودة إلى فرنسا بسبب الخوف من احتمالات تدهور الأوضاع الأمنية.

هذا التصعيد يتزامن مع حراك سياسي أعاد تسليط الأضواء على جبهة الإنقاذ الإسلامية المحظورة، حيث دعا زعيمها الشيخ عباسي مدني من منفاه الاختياري في الدوحة إلى مقاطعة الانتخابات المحلية المزمع تنظيمها أواخر شهر نوفمبر. كما أعلن عباسي عن دعمه للمبادرة السياسية التي أطلقها ثلاث شخصيات معروفة وهم زعيم جبهة القوى الاشتراكية حسين آية أحمد، ورئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش وعبد العزيز مهري الأمين العام الأسبق لجبهة التحرير الوطني.

وقد دعا هؤلاء في بيان لهم السلطة، وتحديد الرئيس بوتفليقة إلى فتح حوار جاد بين جميع الجزائريين دون استثناء للبحث عن حل نهائي للأزمة السياسية والأمنية التي تعيشها البلاد منذ عام 1992. وتوقع مدني حدوث انفجار شعبي قائلاً "العقلاء العارفون بالوضع وطبيعة الشعب الجزائري متيقنون بأن انفجاراً شعبياً وشيكاً سيحدث ما لم يوضع حد للظلم الاجتماعي والتأزم الاقتصادي والانسداد السياسي".

أعلن الشيخ عباسي مدني عن دعمه للمبادرة السياسية التي أطلقها ثلاث شخصيات معروفة وهم زعيم جبهة القوى الاشتراكية حسين آية أحمد، ورئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش وعبد العزيز مهري الأمين العام الأسبق لجبهة التحرير الوطني.

حيث دعا هؤلاء في بيان لهم السلطة، وتحديد الرئيس بوتفليقة إلى فتح حوار جاد بين جميع الجزائريين دون استثناء للبحث عن حل نهائي للأزمة السياسية والأمنية التي تعيشها البلاد منذ عام 1992.

هذا ويتوقع البعض أن يشهد ملف جبهة الإنقاذ تطورات جديدة خلال المرحلة القادمة، حيث سجلت في الآونة الأخيرة تحركات مختلفة من أجل البحث عن صيغ متعددة من شأنها أن تستوعب أوساط واسعة من أنصار الجبهة. □

العالم العربي في مرآة عام ٢٠٠٦

شهدته مصر خلال السنة الماضية من صحوه السلطة القضائية، إلى جانب الساحة العمالية، وانطلاق المظاهرات من داخل مختلف الجامعات المصرية للمطالبة بالحرية والديمقراطية. كما عاش لبنان خلال نفس الفترة "رغم قسوة الأوضاع الداخلية والإقليمية حراكا جماهيريا ورغبة في الإصلاح". ولوحظ في المغرب "حراك قوي لمنظمات المجتمع المدني ومطالبتها بمزيد من الحريات السياسية وتفعيل أكثر للقانون". وفي تونس نشطت الحركة النسوية إلى جانب منظمات المجتمع المدني وتم التركيز على المطالبة بمحاكمات عادلة.

وتوقف تقرير بن خلدون عند ظاهرة صعود الحركات الإسلامية في أكثر من دولة عربية، حيث أصبح لها وجود مؤثر في عديد البرلمانات "على حساب القوى السياسية الأخرى التي خفت تأثيرها على الشارع وانزوت بعيدا عن الجماهير". وتساءل واضع التقرير: هل يمثل هذا التيار مصدر قلق وإزعاج لدى الشارع العربي؟ وجاء الجواب كما يلي "من المؤكد أن الانزعاج مرده حالة الغموض في الخطاب الإعلامي للجماعات الإسلامية تجاه قضية أقباط مصر والمرأة، علاوة على التصريحات والتحركات التي حدثت في مناطق خبرتها السياسية ضعيفة؟".

لكن التقرير يعتبر أن الممارسة السياسية "تفرض على هذه القوى أن تتعامل مع الواقع وأن تندمج داخل المجتمع كأحد القوى السياسية". □

كيف بدأ المشهد السياسي للمنطقة خلال العام المنقضي ٢٠٠٦ من وجهة نظر مركز ابن خلدون الذي أصدر تقريره السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي؟. جاء في المقدمة أنه لا يوجد في هذه الدائرة من العالم "ما يمكن أن نطلق عليه مسمى نظام ديمقراطي". فبالنسبة للأنظمة الملكية "الانتخابات لا يمكن أن تفضي نتائجها إلى تحول ديمقراطي حقيقي وإنما هي لا تزيد عن محاولة من جانب الحكام لإضفاء بعض من الشرعية على نظمهم عن طريق مشاركة صورية". لكن مع ذلك يشير التقرير إلى تمتع الأنظمة الملكية "بدرجة من الانفتاح الليبرالي الذي أسهمت في إحداثه حالة من الحراك داخل المجتمع". وأن ذلك "جاء في معظمه من رأس السلطة ولم يأت عبر نضال قوى المجتمع التي اتسمت جهودها بالتواضع الشديد خلال مراحل نضالها، ومن مظاهر هذا الحراك في النظم الملكية حصول النساء على وضعية حقوقية أفضل". كما نالت الجمعيات قدرا أعلى في حرية العمل العام.

بالنسبة للأنظمة الجمهورية، أكد أصحاب التقرير أن الحاكم في معظم هذه الدول قد "وضع كافة الصلاحيات في يده.. وساد الفساد، وانعدمت الشفافية وزورت الانتخابات، وتمت السيطرة على وسائل الإعلام وقهرت حرية التعبير". لكن رغم ذلك، فقد شهدت هذه الدول "حالة من الحراك داخل المجتمع كسرت فيه الخوف في الشارع، وقد شجعها على ذلك الضغوط التي مورست على هذه النظم خارجيا". وأشار التقرير بالخصوص إلى ما

الفتنة بين الإسلاميين والعلمانيين

التقسيم لبنان إلى مسلمين وموارنة كما حدث في الحرب الأهلية، أو إلى "موالاة" و"معارضة" كما يحدث الآن. والخطر يهدد الأردن. ويهدد سوريا بتقسيمها إلى علويين في الحكم وسنة في المعارضة. وقد تقع حروب أهلية بين السلفيين والعلمانيين لتهدد وحدة الأوطان كما يحدث في الجزائر دائما وفي المغرب العربي أحيانا. وقد يقع الشقاق بين السلفيين والإصلاحيين كما يحدث في الكويت. وهو ما يهدد الأمن القومي في مصر في الفتنة القائمة بين المسلمين والأقباط بالرغم من ادعاءات الوحدة الوطنية ومظاهرها الفتعلة وقضايا التنصير والطلاق والزواج المشترك، وسلوك بعض الرهبان، والفتاوى الرنانة لبعض المشايخ بالنسبة لإرضاع الكبار، أو التوتر داخل الحزب الحاكم بين الرعيل الأول والرعيل الثاني أو بين الحكومة والمعارضة على كل المستويات، الحكم والخصخصة والفساد وآخرها حبس رؤساء تحرير الصحف".

تساءل المفكر المصري المعروف (د. حسن حنفي): "هل يحتاج الوطن العربي إلى فتنة جديدة تزيده تقسيما وتفئينا وتجزئة؟". واعتبر في مقال تحت عنوان "الفتنة بين الإسلاميين والعلمانيين" (صحيفة الاتحاد الإماراتية بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠٠٧) أن "الخصومة الدائرة الآن بين السلفيين والعلمانيين إنما تساهم في تفئيت الأوطان من الداخل، وهي في أشد الحاجة إلى التمسك بالوحدة ضد مخاطر التفئيت من الخارج". وأشار في هذا السياق إلى قرار الكونجرس الأميركي بتقسيم العراق إلى مناطق ثلاث. وهو "ما يجري الآن بالنسبة إلى السودان وتقسيمه إلى شمال عربي إسلامي، وجنوب زنجي مسيحي، وغرب عرقي وشرق قبلي. والخطر مازال قائما على بعض مناطق الخليج العربي وتقسيمه طائفيًا ومذهبيًا إلى سنة وشيعة، أو عرقيًا. والخطر يهدد المغرب العربي كله وتقسيمه إلى عرب وبربر، وتشاد ومالي ونيجيريا إلى شمال عربي مسلم وجنوب زنجي مسيحي. ويهدد

العلمانيون ، الأفغاني ، ومحمد عبده وقاسم أمين والطهطاوي وطه حسين والعقاد ، جذورها ومنطقاتها وأطرها المرجعية سلفية ، في نظر كثيرين”.

ويعتقد بأن ”السلفية في النهاية، رد فعل طبيعي، يقول البعض، على الحركات العلمانية للتحديث التي تمت تجربتها في حياتنا المعاصرة من ليبرالية وقومية وماركسية”. كما لاحظ أن الفتنة تشتعل ”بالهجوم المستمر للعلمانيين على السلفيين وملء الصحف بالسخرية منهم. فيلجأ السلفيون إلى القضاء للتأثر منهم. ويستصرخ العلمانيون حرية الرأي والتعبير دون الدعوة إلى الحوار الوطني بين فرقاء الأمة. ويستجدون بالرأي العام بل وبالذلة لحماية من أحكام القضاء ضدهم بالتعويض. وهو ما تتخذه القوى الأجنبية ذريعة للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الرأي والتبشير بالديمقراطية وقيم العالم الحر. وينشغل الناس بالفتنة بين مؤيد لهذا الفريق ومناصر للفريق الآخر”. في حين أن ”الكل راد والكل مردود عليه. كلا الفريقين ضحية لعقبة ”الفرقة الناجية”. فالسلفيون يعتبرون أنفسهم الفرقة الناجية، والعلمانيين الفرق الضالة. والعلمانيون يعتبرون أنفسهم الفرقة الناجية والسلفيين الفرق الضالة. والحكومة تعتبر نفسها الفرقة الناجية والمعارضة ممثلة في بعض الجماعات الدينية واليسارية، هي الفرق الضالة. البنية واحدة في تكفير المخالفين في الرأي. وهو ضد الإسلام الذي يقر بحق الاختلاف وضد التعددية التي تقرها العلمانية باسم حرية الرأي والتعبير. □

ويعتقد حنفي بأن ”الصراع بين السلفيين والعلمانيين في حقيقته ليس صراعاً فكرياً. فهناك سلفية علمانية وهناك علمانية سلفية. هو صراع على السلطة، ونيل الخطوة لدى الحاكم، والتسرب إلى أجهزة الدولة ومواطن السلطة فيها اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية بل وقضائية. وقد استثمر الحكام هذا الصراع على السلطة والتسابق إليها بالاعتماد على العلمانيين مرة لاستبعاد السلفيين أو بالاعتماد على السلفيين مرة أخرى لإقصاء العلمانيين حتى يضعف الجناحان ويقوى القلب ولا يكون هناك بديل آخر، لا ”الإسلام هو الحل” ولا ”العلمانية هي الحل” بل ”الحكومة هي الحل”.

كما يرى حنفي ”أن الاستقطاب الحالي بين السلفيين والعلمانيين هو استقطاب مفتعل نظراً لوجود تيارات علمانية داخل الحركة السلفية تقول بالدولة المدنية وبأن السلطة للشعب، وتدافع عن التعددية السياسية، وتلجأ إلى صناديق الاقتراع. فالمسافة بينها وبين العلمانيين ليست كبيرة. والإطار المرجعي العام الإسلامي أو الغربي يلتقيان في المصالح العامة. فالصلحة أساس التشريع. والشريعة وضعية كما قرر الشاطبي مثل القانون الوضعي. ومن العلمانيين من يسلم بأن الإسلام هو التراث القومي للأمة وثقافتها الوطنية. هناك إذن جسور التقاء بين السلفيين والعلمانيين تسمح بالحوار الفكري والوطني بينهما من أجل مواجهة العدو المشترك، القهر والفساد في الداخل والتبعية للخارج والاعتماد عليه. وحركة النهضة التي يعتز بها

في تقرير (فريدوم هاوس) :

رغم النمو الاقتصادي، الحريات السياسية تتجمد أو تتقهقر في شمال أفريقيا

الحرية بأن ”هؤلاء الحكام لم يستطيعوا عمل إلا أقل القليل في مجال تحقيق الإصلاحات الاقتصادية، وهو ما يفرض قيوداً على مدى ما يمكن أن يصل إليه هذا الإصلاح الاقتصادي. العديد من هؤلاء القادة قد ظلوا في مناصبهم لسنوات؟ وأحياناً لعقود- طويلة ومازالوا دون أن يحققوا إصلاحات سياسية ذات بال.

فيما يتعلق تونس، ذكر التقرير أن الحكومة تستمر في تحقيق النجاح في سياساتها الاقتصادية وفي مكافحة الفقر ورفع مستوى التعليم. وبالرغم من ذلك تظل الظروف السياسية مقيدة بشدة، ويظل الرئيس زين العابدين بن علي في سياسته ”المؤسسية”، والتي يقوم فيها بخلق مظاهر خارجية للديمقراطية بدون مضمون حقيقي. حيث لا توجد أية فرص لتبادل السلطة بين الأحزاب السياسية أو لبزوغ قيادات تمثل مصالح وسياسيات بديلة.

وفي ليبيا، استطاعت الحكومة أخيراً إنهاء العزلة ولحقت بالمجتمع الدولي. وبالرغم من قيامها بتطبيق بعض السياسات الاقتصادية الإصلاحية، فإن التغيير السياسي ظل بعيداً عن أجندة

أكدت منظمة ”بيت الحرية” (فريدوم هاوس) في تقريرها السنوي الذي صدر في مطلع هذا الشهر (أكتوبر) للسنة الجارية (٢٠٠٧) أنه بالرغم من أن دول شمال أفريقيا قد شهدت بعض التقدم الاقتصادي خلال السنتين الماضيتين فإن قيادات الجزائر ومصر وليبيا وتونس مازالت غير ديمقراطية بصورة كبيرة، وفي بعض الحالات فقد قامت هذه القيادات بالتراجع عن بعض المكاسب التي تحققت في مجال الحريات. كما ذكر التقرير الذي صدر تحت عنوان ”دول في مفترق طرق”، ومسح أداء ثلاثين حكومة مهمة استراتيجياً حول العالم في أربعة مجالات فاصلة في الحكم الديمقراطي: المساءلة وصوت الجماهير، والحريات المدنية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد والشفافية، أنه بالرغم من النجاحات التي شهدتها دول شمال أفريقيا في تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية، فإن خطاب قيادات هذه الدول حول الحريات السياسية يظل فارغاً وتظل الحريات المدنية مقيدة بشدة. كما صرح توماس مليا، نائب المدير التنفيذي لمنظمة بيت

Democracy Watch

المرصد الديمقراطي

A monthly bulletin published by the Center for the Study of Islam and Democracy Vol. 2, Issue No. 5 October, 2007

In this Issue:

- Editor's Note: The Road to Democracy Is Still long and Difficult
- The Crisis of Arab Left and its Impact on Democracy
- The Arab Left and the Repercussions of its Withering away
- Palestine: The Palestinian Left: The Lack of Effectiveness
- Morocco: The Crisis of Moroccan Left: Causes and Perspectives
- Tunisia: The Tunisian Left and Democracy
- Tunisia: Hunger Strike for the Sake of Having a Place.
- Jordan: The Left in Limbo between Ideology and Politics
- Algeria: Searching for a New Political Horizon
- Mauritania: The Mauritanian Left
- Egypt: Ibn Khaldoun Report: The Arab World in 2006
- The Strife between the Secularists and The Islamists
- Freedom House: Political Freedom In North Africa Is Digressing

في تقرير (فريدوم هاوس) : تنمة ص ١١

برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة (بيت الحرية) اعتبر أن "إمكانات الحرية السياسية في المنطقة ليس مئوسا منها تماما".

من جهة أخرى اعتبرت المنظمة أنه " فقط في مصر فشلت الحكومة على المستوى الاقتصادي واستمرت في نهجها السياسي القمعي".

حيث في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧ قام الرئيس محمد حسني مبارك بإدارة ظهره لعود حملته الانتخابية بتطبيق إصلاحات سياسية، والتي قطعها على نفسه في عام ٢٠٠٥، وقام بشن حملة قصرية لقمع المعارضين له". □

الحكومة بصورة كبيرة . حيث يستمر الرئيس معمر القذافي ، منذ ٣٨ عاما ، في فرض أيديولوجيته الشخصية على الشعب ويظل في محاولة الحفاظ على السيطرة على جميع مظاهر الحياة في البلاد . واعتبر التقرير أن الجزائر شهدت تقدما ملحوظا في الحد من العنف الداخلي وتحسين الأوضاع المعيشية ، وإصلاح بعض المؤسسات العامة . ولكن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يظل غير راغب في استثمار جهده في ديمقراطية العملية السياسية في البلاد وفي التحرك نحو اقتصاد يحكمه اقتصاديات السوق . ولا يزال يطمح في التحلي بالمزيد من السلطات ، بالرغم من التزاماته السابقة نحو الديمقراطية . غير أن ريتشارد ايزدنهورف مدير